الآن، وهو [الذي] أمضى سنوات عدة في السجن بعد العثور على مخزن للاسلحة في بيته، مثيرة للشك فعلاً». وذكر دبلوماسي غربي انه «ربما يكون قد تمّ نفخ قدر كبير من الهواء الساخن في ' حماس '، لكن البالون، اذا ما استمر في الانتفاخ، فان عدداً كبيراً من الشبان سيأخذونه على انه شيء حقيقي، وينضمون اليه» (وايتلي، **مصدر سبق ذكره**). «عند ذلك سوف يستيقظ الاسرائيليون، متأخرين، على حقيقة انهم خلقوا مارداً» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**). «فعلى المدى المباشر والقريب ربما أفادت اسرائيل من الخلافات بين الحركتين [م.ت.ف. و ' حماس ']؛ أما على المدى البعيد، فان نشاط الحركة الاسلامية يلقي ظلالاً من الشك على الآمال المعقودة على تعايش عربي ـ اسرائيلي مشترك في المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**). من زاوية أخرى، أُجريت، مؤخراً، محاولات فلسطينية لازالة الاختلاف بين القيادة الموحدة و«حماس». وكشفت مصادر فلسطينية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، تولّى هذا الأمر بنفسه، فاجتمع، سراً، في أيلول (سبتمبر) الماضي، بممثلين لـ «حماس» من الضفة الغربية؛ ودعا زعماء بارزين، من غزة، الى الاجتماع به في الكويت، لكن السلطات الاسرائيلية، التي اكتشفت الأمر، حالت دون سفر الوفد الاسلامي ومنعته من مغادرة القطاع (**النهار**، بيروت، ٣٠/٩/١٩٨٨).

رصاص رابين البلاستيكي

سمحت سلطات الاحتلال الاسرائيلي لجيشها، مؤخراً، باستخدام أعيرة بلاستيكية ضد المتظاهرين الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطبقاً لمصدر اسرائيلي يعتبر هذا النوع من الطلقات غير مميت اذا اطلق من مسافة تزيد على ٧٠ متراً، وخطراً اذا ما استخدم من مسافات قريبة. وقد تمّ تسليح غالبية الجنود الاسرائيليين المتواجدين في الضفة والقطاع بأنواع من هذه الطلقات. واتخذ هذا التوجه مساره العملي، بعد تغيير أجراه رابين في طبيعة الأوامر التي كانت تحول دون الجنود واطلاق الرصاص البلاستيكي على المتظاهرين، حيث اقتصر ذلك، في الشهور السابقة، على الضباط وحدهم (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٩/١٩٨٨). وكان وزير الدفاع، اسحق رابين، أعلن أمام الحكومة الاسرائيلية، في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٨/١٩٨٨، ان ٢١٠ فلسطينيين قتلوا برصاص الجيش الاسرائيلي، واصيب بجروح ٥٦٠٠ آخرون، منذ بداية الانتفاضة. وأعرب رابين عن أمله في ان يؤدي استخدام الاعيرة البلاستيكية الى حل جزء من مشكلة التظاهرات (**المصدر نفسه**، ١٥/٨/١٩٨٨). وكشف رابين، صراحة، ان الغرض من السماح للجنود باطلاق العيارات البلاستيكية، بحرية، حتى في الظروف التي لا يتعرضون فيها لأي خطر، هو الرغبة في زيادة عدد الجرحى بين «أولئك الذين يقومون بدور في النشاطات العنيفة» وليس قتلهم. وصرح رابين، في مؤتمر صحافي عقد في مركز القيادة العسكرية في بيت إيل: «انني لست متضايقاً لزيادة عدد الجرحى بين الناس؛ فطالما جرحوا فذلك نتيجة تورطهم العميق في [أعمال] التنظيم، والقيام بدور فعّال في أعمال العنف... فالمشاغبون يعانون من عدد أكبر من الضحايا بين صفوفهم. وهذا هو هدفنا بالضبط... ولا يشير عدد الضحايا الى تصاعد الأحداث... انه، على العكس من ذلك، يقدم مثلاً على تحسّن قابلية الجنود في تنفيذ مهمتهم، والتعامل بفعالية مع المشاغبين؛ وهكذا تكون لنا اليد الطولى». وأوضح رابين انه «جرى تطوير الطلقات البلاستيكية كعامل إضافي، غير مميت، ضد أعمال الشغب، ولضرب رماة الحجارة ومنظمي الشغب ومن يقف وراءهم» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٨٨). وصرح رابين: «نحن مصممون على اتباع كل ما هو ممكن قانوناً لتقليل أعمال العنف بدرجة كبيرة». وطبقاً لرابين، «شهدت المناطق المحتلة هدوءاً، بدرجة ما، بسبب سياسة الشدة التي انتهجها الجيش. فقد تقلّص عدد الزجاجات الحارقة بنسبة خمسة بالمئة؛ ويعود ذلك الى السماح [للجيش] باطلاق النار على قاذفي هذه الزجاجات» (**المصدر نفسه**). من الجدير ذكره، في هذا الصدد، انه سبق لرئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان نوّه، بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٨، الى ضرورة «التعامل مع الحجر كما لو كان زجاجة حارقة». وصرح بأنه «عندما يكون هناك خطر على حياة الأفراد ينبغي الدفاع عن النفس». وأعرب عن أمله في أن يتوصل الجيش الاسرائيلي الى الاستنتاجات «السليمة»، لأنه «ينبغي التقدم خطوة أخرى بالنسبة الى الحجارة»،